



PROVISIONAL
A/35/PV.110
26 May 1971
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة العاشرة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الجمعة ، ٦ آذار/مارس ١٩٨١ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد فون فيخمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

مسألة ناميبيا [٢٧] (تابع) :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛
- (ب) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ؛
- (ج) تقرير اللجنة الرابعة ؛
- (د) مشاريع قرارات ؛
- (هـ) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services
room A-3550, 866 United Nations Plaza

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من
المحضر

81-60061/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ١١

مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الأعمال

مسألة ناميبيا

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
• (A/AC.109/604، A/35/23 (Part IV) و Add.1 و A/AC.109/605 و Corr.1 و A/AC.109/611 و Corr.1) .
- (ب) تقرير مجلس الأمم المتحدة لنا ميبيا (A/35/24 و Corr.1 و Corr.2) ؛
- (ج) تقرير اللجنة الرابعة (A/35/617) .
- (د) مشاريع قرارات (A/35/L.50 الى A/35/L.59) .
- (هـ) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/801) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أدعو أول المتحدثين في جلسة هذا الصباح الى القاء كلمته ، أود أن أعلن أسماء الدول التي انضمت الى مقامي مشاريع القرارات . مشروع القرار A/35/L.50 : ايران وسورينام ؛ ومشروع القرار A/35/L.51 : ايران وسورينام وماليزيا ؛ ومشروع القرار A/35/L.52 : ايران وسورينام وماليزيا ؛ ومشروع القرار A/35/L.53 : ايران وسورينام وماليزيا ؛ ومشروع القرار A/35/L.54 : ايران وسورينام ؛ ومشروع القرار A/35/L.55 : ايران وسورينام وماليزيا ؛ ومشروع القرار A/35/L.56 : ايران وسورينام وماليزيا ؛ ومشروع القرار A/35/L.57 : ايران وسورينام وماليزيا ؛ ومشروع القرار A/35/L.58 : ايران ؛ ومشروع القرار A/35/L.59 : ايران وسورينام .

السيد طويمان (ليبيريا) (الكلمة بالانكليزية) : اذا كانت هذه المناقشة التي تقترب الآن من نهايتها قد حققت شيئا فليس من السهل تقييمه ، مثلما لم يكن سهلا في السابق تقييم ما حققت المناقشات الكثيرة حول مسألة ناميبيا التي اضطرت الجمعية العامة الى اجرائها طوال الخمس والثلاثين سنة الماضية . وليس هذا خطأ منظمتنا . الا أن هناك على الأقل ، في نظر وفدي ، أمران مستصوبان تم تحقيقهما : الأمر الأول هو أنه اتبحت لفالبية أعضاء الجمعية العامة ، منذ بداية هذه المناقشة ، فرصة لاظهار اشتغالها الحقيقي من نظام بريتوريا العنصري الشرير والذمير ، وذلك عندما رفضت هذه الجمعية مرة أخرى وثائق تفويض وفد نظام الأقلية .

وقد تأسف الكثيرون منا ، وخاصة الدول الافريقية ، لأن دولا كثيرة ، تربطنا بها صلات صداقة وتجمعنا معها مفاهيم العدل والقانون والنزاهة ، لم تستطع أن تظهر عملها انشغالها وتأيدها لافريقيا فيما يتعلق بهذه المسألة البالغة الأهمية . ولقد تبيل لنا أن من الضروري احترام أنظمة الجمعية العامة وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي . ونحن ، بطبيعتنا الحال ، نحترم آراء جميع أعضاء هذه المنظمة احتراما تاما . ولكننا نشعر أنه بسبب مثل هذا الموقف قد ضاعت فرصة لصدولة تمارس اليوم الارهاب الدولي ممارسة واضحة ، علما أن جنوب افريقيا قد فسرت الموقف المذكور بأنه تأييد لنظام الفصل العنصرى في الوقت الذى يجرى فيه وضع التأكيد الجديد واللازم على وقف الارهاب الدولي واخماده .

ولا يستطيع مؤيد مخلص لهذه المنظمة ولمبادئ ميثاقها أن يعارض الحاجة الى وقف الارهاب على الساحة الدولية . اننا لا نستطيع أن نعيب أية جهود حازمة ترمي الى احباط الارهاب ، عندما يتم تحديد من هو الارهابى في الوقت ذاته الذى ترغب غالبيتنا فيه توجيه الجهود الى النظر فى أسباب الارهاب ومعالجته في آن معا ؛ وبالعكس ، سوف نرحب بتلك الجهود ونؤيدها . ولن نفعل ذلك لأن المسألة الحقيقية ، بل المسألة الوحيدة فعلا ، هي تأييد خلق مناخ دولي يمكن أن يسوده بل يسوده بالفعل حكم القانون .

ونحن نرى أن هناك شيئا اسمه ارهابية الدولة والدولة الخارجة على القانون . والا كيف السبيل بغير ذلك الى وصف قيام جنوب افريقيا بقمع شعب ناميبيا وبانكار حقوق الانسان الأساسية لملايين الناس في جنوب افريقيا بلا رحمة وعلى أساس العرق ؟ وما عسى أن تكون الهجمات الوحشية غير الشرعية التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد انقولا وزامبيا وغيرهما من دول خط المواجهة ، ان لم تكن ارهابا ؟

وقد جاء في قرارات محكمة العدل الدولية ، وهي أعلى سلطة قانونية دولية ، أن استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي وأن جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة ملزمة قانونا بعدم تأييد اللاشرعية بأى شكل من الأشكال . وبما أن الأمر كذلك ، كيف تستطيع جنوب افريقيا أن تأنس الى هذه الجمعية لتدعي أية حقوق مشروعة في المشول مرة أخرى أمام المحكمة ، في حين أن أعمالها غير القانونية المشهورة والمناوئة تستحق الاستنكار والعقاب ؟ كما أن حق جنوب افريقيا في المشول

أمام المحكمة ، بل أمام محكمة العدل الدولية من انتهى . ولقد تضمنت محكمة العدل الدولية بأن وجود جنوب افريقيا وسلوكها واستمرار دورها في ناميبيا كلها أمور غير مشروعة وهذا ما سلم به أعضاء هذه الجمعية . ان ، ماهي المسألة القانونية أو المبدأ القانوني المطروح ؟ ولماذا يوضع تأكيد كبير ، في هذه المرحلة ، على حق متهم أدن بالخروج على القانون في أن يستمع الى دعواه التي ما لا نهاية ؟

ويتطلب احترام القانون أن تنفذ ، في الوقت المناسب ، القرارات الصادرة عن المحاكم القضائية . هذا هو الواجب الوحيد والمهمة الوحيدة اللذان يلزم الجمعية العامة في هذا الوقت بل يلزماننا جميعا بالفعل ، الاضطلاع بهما بخصوص مسألة ناميبيا . ونحن نرى أن غير ذلك سينال بصورة صارخة والى حد كبير من احترام القانون الدولي والمهيات الحساسة مثل محكمة العدل الدولية التي تكافح ، في وجه صعوبات كبيرة ، بغية اعملاء شأن القانون والعدل في المجتمع الدولي . والهدف المهم الثاني الذي حققته هذه المناقشة هو ، في رأينا ، اتاحة الفرصة لاعادة طرح المسألة على المجتمع الدولي كله ، بمن فيه اولئك الذين تبوأوا مراكز السلطة حديثا والذين قد لا يكونوا ملمين بهذه المسألة ولكنهم مع ذلك يتطلعون ، بذهن متفتح ، الى لعب دور بناء والاطلاع على ما جرى في الأمم المتحدة على مر السنين بشأن هذه المسألة ولا يراى مدى عمق المشاعر التي تثيرها في نفوس معظم أعضاء هذه المنظمة .

ان مشاركة المجتمع الدولي في مسألة ناميبيا ومسؤولياته ازاءها يرجع عهدا الى ما يزيد عن ٦٠ عاما . وليس من باب السخرية أن نتذكر أن هذه العلاقة كانت من طراز أخلاقي رفيع عند ما بدأت . فقد تلك المجتمع الدولي ، ممثلا الدول المنتصرة في محادثات السلم التي أعتبت الحرب العالمية الأولى ، مسؤولية الوصاية المقدسة على شعب ناميبيا ، على أن تمارسها جنوب افريقيا نيابة عن المجتمع الدولي الى أن يشتد عضد شعب ناميبيا . الا أن القصة المحزنة لخيانة جنوب افريقيا لهذه المسؤولية الجليلية هي من المأسى الكبيرة المستمرة في هذا القرن . ونحن اليوم هنا في غنى عن وصف معاناة شعب ناميبيا . بل يكفي القول بأن جميع الأمم التي وضعت تحت الانتداب أو الوصاية مثلما هو الشأن بالنسبة لناميبيا قد حققت استقلالها وأن ممثلها يجلسون بيننا في هذه الجمعية اليوم بوصفهم ممثلين لدول ذات سيادة . وان عصبة الأمم ذاتها ، التي قررت الانتداب على ناميبيا قد

أصبحت في خبر كان ؛ ولم تستطع خليفة تلك العصبة ، أى هذه المنظمة ، أن تضمن تحقيقات الاستقلال في ناميبيا رغم مرور خمس وثلاثين سنة على وجودها ورغم الجهود الدؤوبة . ان مسؤولية ضمان استقلال ناميبيا هي مسؤولية رهيبة لا تستطيع هذه المنظمة أن تتحمل منها . وليس استقلال ناميبيا مجرد قضية أخرى من قضايا انهاء الاستعمار ؛ بل انها تشكل مسؤولية فريدة من مسؤوليات الأمم المتحدة ، حيث أن التيود الاستعمارية الراهنة التي يريز تحتها شعب هذا الاقليم الآن هي نتيجة لأعمال تتحمل مسؤوليتها هذه المنظمة التي قبلتها ، دائما وحتى هذا اليوم ، قبولا تاما .

ولكن قبول مسؤولية ما لا يعني شيئا ما لم يستتبع هذا القبول استخدام أكثر الوسائل فعالية من قبل صاحب المسؤولية بغية ضمان تنفيذها . وهنا يكمن السؤال الذي لا بد لهذه الجمعية من أن تطرحه على نفسها بكل صراحة وأن ترد عليه بالاجاب . وقبل أربع سنوات خلت ، وبعد مرور عقود على الشعور باليأس والخيبة الذي أصاب منظمتنا بسبب المأزق الذي وصلت اليه قضية استقلال ناميبيا ، ابتهج من كانوا من بيننا يرغبون رغبة مخلصمة في أن يروا ناميبيا حرة من خلال عملية سلمية ، وذلك عند ما تعهدت الدول الغربية الخمس الأعضاء آنئذ في مجلس الأمن بمن فيهم ثلاثة أعضاء دائمين ، وأكثر أصداء نظام بريتوريا قوة ونفوذنا ، بالقيام بمهمة حميدة تتمثل في توجيه الجهود الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا .

وبعد مرور سنتين على بدء تلك المبادرة ، لم يتضائل شعورنا بالتفاؤل عندما أدت الجهود التي بذلها فريق الاتصال الغربي الى اتخاذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي تبدأ به أخيرا عملية انتقال ناميبيا بسرعة الى الاستقلال عن طريق انتخابات تجرى تحت اشراف الأمم المتحدة . والحقيقة أنه ، بعد أن أعلنت جنوب افريقيا قبولها بهذه الخطة ، بدأ الحديث يدور فعلا عن موعد تحقيق الاستقلال ، هذا الموعد الذي حدد مرارا وانتهى دون أن تحقق ناميبيا استقلالها .

وقد تعكر الوضع ، في الواقع ، بحيث بات المجتمع الدولي واثقا من أمر واحد فقط وهو قدرة نظام جنوب افريقيا غير المحدودة على الخداع واستخدام تكتيكات التعويق . وأثبتت سلطات جنوب افريقيا بأنها قد كانت ضليعة في بعث الآمال في النفوس وتبديدها في اللحظة الأخيرة . وقد أصبنا بخيبة أمل تامة الآن بسبب مواف جنوب افريقيا المتعنت ، نحن الذين سرعان ما أيدنا الخطة الغربية

التي تتوقع إقامة منطقة مجردة من السلاح ، و عهد اجتماع ما قبل التنفيذ ، وغير ذلك من الكيفيات الأخرى العديدة الرامية الى ضمان تنفيذ جنوب افريقيا للخطة الرامية الى استقلال ناميبيا . وأكثر من ذلك ، لا نستطيع الا أن نشعر بأننا قد خدعنا فارتكبنا زلة لا بد من اعتبارها خيانة مشينة في حق شعب ناميبيا .

وعلى الجبهة الدبلوماسية ، اليوم ، نجد أنفسنا حيث كنا في الماضي عندما حاولت هذه المنظمة ، لأول مرة ، حل هذه المسألة بصورة جدية ، الا أنه ، لحسن الحظ ، لم يعد الوضع في الميدان كما كان عليه وقتئذ ، وذلك بفضل الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وحسب ما فهمنا ، فان آخر ما أصرت عليه جنوب افريقيا هو اثبات حياد الأمم المتحدة . ولكن منذ متى يحق للأمم أن يعامل معاملة أصحاب البيت الشرعيين في بيتهم ؟ وعلى أية حال ، كيف تستطيع جنوب افريقيا ، التي حكمت ناميبيا كل هذه السنوات والتي تحتفظ فيها الآن بأكثر من ٧٠ . . . جندي ، أن تقول أنها في مركز ضعيف وأنها يجب أن تعامل معاملة أولئك الذين يخوضون كفاحا بطوليا مع ميم تضحيات هائلة في سبيل التحرير الوطني لبلدهم ؟

انني أشعر أن من الواضح أننا نتعامل هنا مع أناس يميزون بطريفة فريدة من نوعها بين الرفيع والمنحط ، وبين التأخر والتقدم ، وبين الحق والباطل ، بحيث يستعصي فهمهم على العقل السليم .

ان هذه المنظمة لا تستطيع أن تفعل المستحيل ، كما أن شعب ناميبيا لا يستطيع أن يسمح بأن ينكر عليه حقه في تقرير المصير والاستقلال الى أن نستطيع أن نحققه له . ولقد استغرقت فترة طويلة للغاية الجهود الرامية الى التفاهم مع من لا يتفاهم ولا يمكن التفاهم معه . ان الأمم المتحدة مدينة لشعب ناميبيا ، وأكثر من ذلك لنفسها ، باتخاذ تدابير عاجلة وفعالة قد مستطاعها تؤدي بدون تأخير الى الاستقلال الحقيقي لناميبيا مع ضمان حرمة سلامة أراضيها بما فيها خليج والفيس . لذلك ، اتخذ مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، في اجتماعه الأخير المعقود في اثيوبيا ، موافقا مماثلا للموقف الذي كان قد اتخذه وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود بعده في الهند ، ان طلب انعقاد مجلس الأمن في منتصف نيسان /ابريل للنظر في الوضع السائد في ناميبيا بغية فرض جزاءات شاملة والزامية تضمن تنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا .

وأختتم كلمة وفد ي بتوجيه نداء مخلص للغاية الى جميع الحكومات الممثلة هنا لتأييد هذه المطالب العادلة والتي آن أوانها منذ زمن طويل .

السيد ظريف (أفغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : تولت الأمم المتحدة ، مرة أخرى ، المسؤولية المباشرة عن تمكين ناميبيا وشعبها من بلوغ الاستقلال الحقيقي . وان نظراً للجمعية العامة في البند ٢٧ من جدول الأعمال في الدورة الخامسة والثلاثين المستأنفة هــو ، في رأينا ، مهمة ملحة . ولقد اكتسب كفاح شعب ناميبيا في سبيل استئلاله أبعاداً جديدة ، وهو بالفعل من أشكال الكفاح الحاسمة الرامية الى اتلاع جذور النظام الاستعماري المشين .

اننا ندين حكام بريتوريا العنصريين لاحتلالهم غير الشرعي لناميبيا ولا استخدامهم الاتي كمنطلق عسكري للاعتداء على الدول الافريقية المستقلة المجاورة مثل بوتسوانا وزمبابوى وموزامبيق وخاصة انغولا وزامبيا ، واستفزازها ، وذلك بغية تخويق تلك البلدان واجبارها على وقف تأييد هذه لحركات التحرير الوطني في ناميبيا وجنوب افريقيا .

يضاف الى ذلك أن هذه الحرب التعمية والعدوانية التي يشنها نظام بريتوريا ليست محصورة في ناميبيا ودول خط المواجهة ، بل انها تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . ولا تبدي حكومة جنوب افريقيا أدنى اهتمام بالدعوات المتكررة الموجهة اليها من الرأي العام العالمي ، ان تعتدّ بالقوة الاقتصادية والعسكرية للدول الرأسمالية ويتعاونها معها .

ويمكن أن يعزى رفض حكومة جنوب افريقيا التقييد بخطة الأمم المتحدة الى كون هذه الحكومة تستهدف نقل السلطة الى الادارة غير الشرعية والعميلة الخادمة لمصالحها ، وذلك بغية الابقاء على سياساتها القائمة على السيطرة واستغلال الشعب الناميبي وموارده الطبيعية . وان حيازة النظام العنصرى للقوة النووية ، بالتعاون مع بعض البلدان الغربية ، يشجع على المضي في تعنته ، ويشكل تهديدا خطيرا ليس فقط للقارة الافريقية وانما لأمن الكرة الأرضية بأسرها .

وان تعاون الشركات الغربية عبر الوطنية مع حكومة جنوب افريقيا في استغلال واستنزاف الموارد البشرية والطبيعية لناميبيا لا يعزز سياسات السيطرة والاستغلال في ناميبيا فحسب ، بل انه يشجع أيضا جنوب افريقيا على مقاومة وتحدى الأمم المتحدة وقراراتها المتعددة . وليس غريبا أن تلجأ حكومة جنوب افريقيا ، مرة أخرى ، الى تكتيكات التأجيل والتسويف والى التلاعب بضمير المجتمع الدولي ،

بالرغم من الجهود المخلصة التي بذلتها الأمم المتحدة والمرونة التي أظهرتها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) أثناء ما سمي بمحادثات ما قبل التنفيذ .

كما أن تعنت جنوب افريقيا بالضغط هو الذي أدى الى فشل محادثات جنيف . واننا أيضا نحمل المسؤولية عن ذلك الأوساط التي تساوى ، وفقا لمبدأ جديد ، بين حركات التحرير الوطني ومظهر الارهاب الرأسمالي وتتخذ من هذه المساواة ذريعة للمشاركة في جمع حركات التحرير الوطني .

ولقد أوضح هذا المبدأ الجديد كويما إ . ريرواكو ، عضو ما يسمى بالمجلس الوطني وزمــــرة ويندهوك العميلة . فقد ذكر هذا ، عشية استئناف هذه الدورة ، في بيان وزعه على وفود متعددة في منشور صادر عن " المجلس التجارى والثقافى الأمريكى الناميبى ، في واشنطن " ، ما يلي :

" ان الأمم المتحدة لم تعد برلمانا للعالم . . . وان سام نوجومو قائد سوابو وارهابيوسوابو مجرمون وخطفة . . . اننا لن نهانن السيد نوجومو وأفراد الزمرة الكريهة التي تنفذ ارادته الشريرة أو نتحدث معهم . فليفعلوا أسوأ ما يستطيعون . أما نحن فسنفعل أفضل ما نستطيع . ويعون الله سيؤدى مبدأ ريفن الذى يحرم ارهابية الامبراطورية السوفياتية الى افلاس سوابو وسام نوجومو . . . ان مبدأ ريفن ، الذى أعلن عنه مؤخرًا ، يحرم الارهاب الذى ترعاه الامبراطورية السوفياتية تحت ستار حركات 'التحرير' المحلية المزيفة . . . حفظ الله أمريكا التي تتسلم قيادة العالم من جديد لتحرير اســــتخدام الامبراطورية السوفياتية للارهابيين الذين يعملون لحسابها ."

وانني لست في حاجة الى المزيد من التفصيل حول هذا المذهب الجديد .

ولم تكن الممارسات التي قامت بها بعض البلدان في اليوم الأول لهذه الجلسة المستأنفة بحجة مراعاة الأنظمة والاجراءات الا تشجيعا آخر للنظام العنصرى من قبل تلك البلدان .

ويجب أن تؤكد الجمعية العامة ، مرة أخرى ، حق شعب ناميبيا ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال الوطني بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، التي هي الممثل الشرعي والحقيقي الوحيد لناميبيا موحدة بما فيها خليج والفيس وجزرها الساحلية .

ولا بد من التأكيد ، مرة أخرى ، بأنه يجب على الحكومات المعنية أن تتخذ تدابير عاجلة لضمان الامتثال لأحكام المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا .

ويعتقد وفدى بوجوب عدم منع مجلس الأمن ، مهما كانت الحجة ، من الانعقاد للنظر في مسألة فرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا ، ولا تخان قرار في هذا الشأن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وقد طالبت بذلك الدول الافريقية ، وأكد المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي ، كما أكدته منظمة الوحدة الافريقية .

ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة شاملة الى الشعب الناميبي ، بقيادة سوابو ، بغية الانهاء الفوري لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي ، والعنصرى والاستعمارى ، للاقليم .

وتعرب جمهورية أفغانستان الديمقراطية عن تضامنها النضالي مع شعب ناميبيا ، بقيادة سوابو ، في كفاحه العادل من أجل الحرية والاستقلال الوطني .

ويؤيد وفدى تأييدا تاما تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي قدمه تقديما بليغا لرئيسه السفير بول لوساكا ، الممثل الدائم لزامبيا لدى الأمم المتحدة .

وقد وفر هذا التقرير اطارا كاملا تستطيع الجمعية العامة ضمنه أن تتخذ قرارات مناسبة بدون مزيد من التأخير .

السيد د وغلانس (غيانا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الفشل الذي مني به مؤخرًا اجتماع ما قبل التنفيذ في جنيف يدفع الى اصدار حكم مؤلم وواقعي على التقدم الذي حققته الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا بعد خمس وثلاثين سنة من تناولها هذه المسألة للمرة الأولى . فبعد نالت عشرات المستعمرات استقلالها خلال الفترة ذاتها ، واحتلت أماكنها المشروعة في هذه الجمعية . أما ناميبيا ، فبقيت مثلا استثنائيا بارزا في هذه الحقبة العظيمة لانهاء الاستعمار . ونجم هذا الشذوذ عن تصميم بلد واحد هو جنوب افريقيا ، بتساهل من أصدائها الأقوياء ، على تحدي ارادة المجتمع الدولي المعبر عنها في كثير من القرارات التي استهدفت ازالة الوجود غير الشرعي لجنوب افريقيا من ناميبيا وضمان استقلال الاقليم .

ولقد كان سجل جنوب افريقيا بشأن مسألة ناميبيا هو سجل عبارة عن الاستمرار في المراوغة والتطويل والعناد . كما أن سلوك جنوب افريقيا في أثناء محادثات ما قبل التنفيذ في جنيف أوضح بصورة صارخة هذه الاستراتيجية الساخرة . ولم تكن برينوريا ، في أية مرحلة من المراحل ، مهمة اهتماما جديا بالتفاوض حول المسائل الأساسية ، وهي تحديد موعد لوقف اطلاق النار في ناميبيا

ولوضع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية فيها . بل أن جنوب افريقيا سعت الى استخدام هذه المناسبة لاضفاء الشرعية الدولية على المتعاونين معها الذين يعتبر فسادهم استهتارا بالشعور القومي العميق للشعب الناميبي . كما أن جنوب افريقيا استخدمت للدعاية والاساءة والشتم هذا المنبر الذي من الأولى أن يستخدم لتحقيق تقدم حاسم في تسوية مسألة مشحونة بمخاطر اندلاع نزاع . وقد عاملت جنوب افريقيا الأمم المتحدة بوحشية أثناء محادثات جنيف ، حيث لجأ نظام بريتوريا الى الكلام الفاحش والأعمال المخادعة للتشكيك في مصداقية منظمنا وسلطتها . ويجب أن ترد هذه الجمعية ردا مناسباً على التحدي الناظم عن سلوك جنوب افريقيا الشائن في جنيف . وما هذه الأعمال الا تتويج لتكتيكات التفاوض الفادرة التي استخدمتها جنوب افريقيا منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وتتعارض حيل جنوب افريقيا في جنيف تعارضا كبيرا مع ضبط النفس والحنكة اللذين أبدتهما سوابو في محادثات ما قبل التنفيذ . فقد فعل هؤلاء الأبطال المكافحون في سبيل تحرير ناميبيا كل ما أمكنهم لجعل الاجتماع نقطة تحول حاسمة على طريق استقلال ناميبيا ، بالرغم من شكوكهم ، التي كان لها ما يمررها ، في فرص نجاح الاجتماع . وأعلنت سوابو ، مرارا ، استعدادها لتوقيع اتفاقية وقف إطلاق النار وتحديد موعد لوصول فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية . الا أن هذه الجهود المشكورة التي بذلتها سوابو لا يجاد تسوية سلمية لمسألة ناميبيا لم تقابل بجهود مماثلة من قبل عنصرى جنوب افريقيا المصممين على ابقاء الوضع الراهن البغيض في ناميبيا .

ويجب على هذه الجمعية أن ترد على الاستعداد الذي أبدته سوابو في اجتماع جنيف للتفاوض على تسوية سلمية لمسألة ناميبيا مثلما يجب على هذه الجمعية أن ترد على تحدى جنوب افريقيا . ومن اللازم ، في سبيل ايجاد طرق لمعالجة الوضع الذي يواجهه المجتمع الدولي الآن ، أن تعترف البلدان الغربية بأن الوقت قد حان للتسليم بكذب ونفاق جنوب افريقيا فيما يتعلق بتسوية مسألة ناميبيا على مائدة المفاوضات . وان التورط الغربي الاقتصادي والمالي في ناميبيا ، ناهيك عن تورط جنوب افريقيا ، هو الذي يشجع هذا النظام العنصرى في تصميمه على أن يظل مستوليا على الاقليم . أما بالنسبة الى استغلال الأورانيوم الناميبي ، على الخصوص ، فقد أظهرت جلسات الاستماع بشأن الأورانيوم الناميبي ، التي عقدها مؤخرا مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، مدى التورط الاقتصادي الغربي

وأثاره العسكرية ، والأدهى من ذلك آثاره الصحية الخطيرة على النامبيين الذين يعانون بالفعل من الوجود غير الشرعي للمحتلين التابعين افريقيا لجنوب الافريقيين ومن نظامهم القائم على الفصل العنصرى .

لذا ، كان ولا بد من أن تستنتج غالبية الدول الأعضاء أن البلدان الغربية باتت متورطة بسبب اشتراكها في الاستغلال الاقتصادي لناميبيا بحيث لا تستطيع هذه البلدان أن تلعب دورا بناء وموضوعيا في الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية نهائية لمسألة ناميبيا . ومن الصعب التصديق بأن أعضاء فريق الاتصال الغربي مازال يمكن ، حتى بعد اجتماع جنيف ، أن يقبلوا تأكيدات جنوب افريقيا بأن نيتها حسنة . وانا كانت هذه البلدان لا تزال غير مستعدة للتسليم برياء جنوب افريقيا ولا تخاذ التدابير التي يستدعيها هذا الرياء ، فان المجتمع الدولي لديه ما يبرر توصله الى نتيجة وحيدة وهي أن دور الدول الغربية كوسيط لنا هو ستار د خان وحيلة يخفيان وراءهما تأييدا أساسيا لجنوب افريقيا في جهودها العنيدة للاستمرار في السيطرة على ناميبيا .

ان خطورة الوضع الآن لا تدع مجالا للمواربة أو التبرير . ويجب على البلدان الغربية أن تقرر ما اذا كانت ستندمج الى الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي في تطبيق التدابير التي تجبر جنوب افريقيا المتعنتة على انهاء وجودها غير الشرعي في ناميبيا . وفي الوقت الذى تمر فيه العلاقات الدولية في حالة من الاضطراب ويجرى التأكيد من جديد على مناطق النفوذ ، فان جنوب افريقيا تستمد القوة من اعتقادها بأن النظر الى العالم من النظرية المبنية على استراتيجية العالم تتضمن بقاء نظامها الكريه القائم على الفصل العنصرى واستمرار احتلالها لناميبيا . ولا يجب التضحية بالحقائق الأساسية في ناميبيا لاعتبارات جغرافية سياسية واقتصادية محدودة ، بل يجب أن تسعى جميع الدول جاهدة الى اتمام عملية انهاء الاستعمار ، التي تعترضها هذه المنظمة بالمشاركة فيها .

ان المجتمع الدولي يقف على مفترق الطرق في بحثه عن حل نهائي للنزاع النامبيى ، وبجانب عليه ، خاصة في ضوء التطورات التي حصلت في جنيف ، أن يتخذ قرارا مهما بشأن الاتجاه الذى يجب أن يسير فيه الآن . وما غطرسة جنوب افريقيا في جنيف الا أحد المظاهر المهمة لحرصها بعنصران وتصلب على الاحتفاظ بوجودها غير الشرعي في ناميبيا . وهي ، في هذا السبيل ، تضاعف من اضطهاد الوطنيين النامبيين وتحرض على العداوة التبليية . كما أنها تقوم بتجنيد النامبيين لمقاتلة

غيرهم من الناميبين ، في محاولة يائسة لضعاف كفاح التحرير الوطني ولاضفاء صبغة الحرب الأهلية على ذلك الكفاح . وفي الوقت نفسه ، ما زال استغلال الموارد البشرية والطبيعية للاتيم مستمرا انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة . وترتكب جنوب افريقيا ، فضلا عن ذلك ، أعمالا عدوانية ضد دول خط المواجهة ، محاولة ، بدون جدوى ، تخويف هذه الدول واجبارها بالتالي على وقف دعمها المبدئي لكفاح سوابو التحريري ، ولحمل هذه الدول على قبول سياسات نظام جنوب افريقيا المهيمنة على الصعيدين الداخلي والخارجي .

ما العمل ان في هذه المرحلة الحرجة التي وصلت اليها مسألة ناميبيا ؟ ان الجواب على هذا السؤال يكمن في التأييد الجماعي في هذه الجمعية لمشاريع القرارات التي قدمها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . فالأحكام الرئيسية المنصوص عليها في اثنين من مشاريع القرارات هذه تدعو مجلس الأمن الى الانعقاد بغية فرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . كما وجهت ، مؤخرا حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية دعوات مماثلة . ولا تستطيع الأمم المتحدة أن تخيب الظن ، فقد تضررت حظوتها كثيرا في مسرحية جنيف . ويقع العبء الآن على مجلس الأمن ، وخاصة على الدول الغربية الأعضاء الدائمين فيه ، لاصلاح ما أصاب هذه المنظمة من ضرر . وهذا يمكن عمله فقط عن طريق القيام ، في وقت مبكر ، بفرض جزاءات اقتصادية كاجراء ضروري في الكفاح الرامي الى ارغام طغاة جنوب افريقيا على الخروج من ناميبيا .

ومن الواضح تماما أن نظام بريتوريا لا ينوى استخلاص أية دروس من انتصار الكفاح التحريري في زمبابوي . ولكن نتائج كفاح التحرير الوطني لا يعتمد على أوام الطغاة الاستعماريين بل على التزام المناضلين من أجل الحرية وشجاعتهم وتضحيتهم بالنفس . فسوابو تتبع هذه السنة العظيمة لحركات التحرير الوطني ، وان انتصار سوابو ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا أمر حتمي بفضل تأييد المجتمع الدولي للمكافحين من أجل الحرية في ناميبيا تأييدا متزايدا لا يعرف الحدود . وختاما ، نود أن نعرب عن شكرنا العميق للسفير بول لوساكا وللمجلس الأمم المتحدة لناميبيا على صمودهما ويقظتهما في الدفاع عن مصالح الشعب الناميبى . ولا نشك في أن عمل المجلس ، بقيادة السفير لوساكا الدينامية ، سيستمر بفعالية في استكمال جهود سوابو في ساحة المعركة .

السيد غازار غوميس (اورغواى) (الكلمة بالاسبانية) : نجتمع مرة اخرى لمعالجة احدى المسائل المطروحة على الامم المتحدة منذ انشائها ، ألا وهي مسألة الوضع في الجنوب الافريقي . وقد اعربت اورغواى على السنة ممثليها ، عن موقفها الثابت من هذا الموضوع وأظهرت درجة عالية من التماسك في مقترحاتها التي ترتبط مباشرة برؤيتنا للانسان والحياة ، وقد عملنا تمشياً مع هذه الرؤية .

وأدت بنا رؤيتنا هذه لصفات الانسان الى الاعراب عن عميق قلقنا ازاء عدم التمكن حتى الآن من تحرير شعب ناميبيا من الاحتلال الاجنبي وازاء الاحداث الاخيرة ، مثل مفاوضات جنيف ، التي لم تسفر بعد عن أية نتائج بالرغم من الجهود التي بذلها الامين العام والمساعي التي قام بها دون كلل .

وتود اورغواى أن تؤكد حق كل شعب في تقرير مصيره بحرية كما تددين كل اشكال التدخل الاجنبي التي تجرى الآن في مختلف انحاء العالم ، حيث يداس حق تقرير المصير لشعوب كثيرة بسبب السياسات التوسعية لبعض الدول الكبرى وعملائها . ويحددنا هذا الموقف الى اذانة الاحتلال غير الشرعي لناميبيا الذي يلجأ فيه الى القوة بصورة صارخة بغية منع شعبيها من ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير .

وقد اعرب عن موقف اورغواى الثابت سفير اورغواى ، اد موند و نارانسو ، الذي قال في الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة المكرسة لمسألة ناميبيا ، يوم ٢٨ نيسان /ابريل ١٩٧٨ ما يلي :

” . . . اننا نؤكد من جديد ان احتلال ناميبيا غير شرعي ومخالف للقانون الدولي ، ويجب أن ينتهي ، كما يجب أن ينتهي التمييز العنصري في ذلك البلد . . . ان الامم المتحدة مسؤولة عن ادارة هذا الاقليم بصورة فعلية على أساس مؤقت الى ان يتقرر مصير استقلاله وسيادته من خلال نظام انتخابي حر تحت اشراف الامم المتحدة مباشرة ، بحيث لا يعاني الاقليم من التجزئة وبهذا يختار لنفسه نظاماً سياسية بملء الحرية ، والتي أن يتسنى له اقامة علاقات مع الشعوب الاخرى ، بدون أية ضغوط وسعي وراء خير شعبي ، مثلما فعلت وتفعل أورغواى . ” (A/S-9/PV.9 و ص ٢) .

ان المساواة الاساسية بين الناس هي مفهوم متأصل في فلسفتنا في الحياة ، فقد اعترف بها دستورنا السياسي الأول ، الذي نص على ان جميع الناس سواسية امام القانون وأنه لا تمييز بينهم الا على أساس الموهبة أو الفصيلة . وتكرر هذا المفهوم الاساسي في مختلف صيغ دستور اوروغواي .

وهذا المفهوم ، الذي ساد منذ أن بدأت تحيا اوروغواي حياة مستقلة ، هو مفهوم متأصل في تاريخنا ، ويتمثل عمليا في طريقة التشكيل الاجتماعي لاوروغواي ، هكذا اخيف الى نواة سكان اوروغواي ، المؤلفة من الأهالي ومن افارقة وأسبان ، أشخاص وفدوا من مختلف مناطق العالم ، وخاصة من اوروبا والشرق الأوسط . ويجب ان يتذكر المرء ان آخر مجموعة من المهاجرين جاءت حديثا الى بلادنا بصفة لاجئين من مختلف الانظمة الاستبدادية التي تسببت في آخر اضطراب زعزع العالم .

ان التكوين الاجتماعي لاوروغواي ينسجم مع مفهومنا للعالم وللحياة ، وقد علمنا في صميم الواقع كيف تستطيع أعراق متنوعة ان تشكل أمة . وهذا يدفعنا الى اداة كل اشكال العنصرية والتمييز العنصري وقد افضى بنا فعلا الى ادخال قواعد في تشريعاتنا الجنائية تنص على انزال عقوبة شديدة بمثل ذلك السلوك . وقد ادخلنا هذه القواعد في تشريعاتنا ، لا لمعاقبة أعمال ترتكب فقط بل ، بالاحرى ، لظهار ايماننا العميق ، في هذا المجال ، لاننا نعتز بالقول انه لم تجر في تاريخ بلادنا قط أية محاولة للقيام بأعمال كريهة من هذا النوع .

واننا نؤكد ، في هذا الوقت ، انه يتوجب علينا ايجاد حل سياسي لهذا النزاع ، وذلك على الرغم من تفهمنا للسخط الشديد الذي يشعر به سكان اقليم ناميبيا بل بالرغم من تضامننا فعلا مع اولئك الذين يخضعون للاحتلال فير الشرعي والذين يعانون ، فضلا عن ذلك ، من آثار التمييز العنصري الذي استتبعه المجتمع الدولي . ويجب ان نصي أيضا ان هناك حاجة ملحة للغاية الى ايجاد حل عادل وفعال لهذه المسألة لاننا مضطرون الى مواجهة الحقيقة المتمثلة في ان شعبنا يتعذب ويموت فيما نحن منشغلون بالمناقشة ، وهذا الشعب لا يمكنه أن يظل الى الأبد ينتظر نتائج مداولاتنا .

وان اوروغواي ، التي تؤيد تأييدا مخلصا مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، والتي تنص المادة

٦٠ من دستورها على ما يلي :

” يجب أن تنص المعاهدات الدولية التي تنضم اليها الجمهورية على بند ينص على أن جميع المنازعات الناشئة بين الاطراف المتعاقدة ستحل عن طريق التحكيم وبالوسائل السلمية الاخرى ” ،

لا تستطيع أن تقبل بجعل الكفاح المسلح قانونا متبعا .
ان اللجوء الى العنف الأعمى والعشوائي يجعل من المستحيل في المستقبل التعايش بسلام وانسجام بين مختلف المجتمعات .
وختاما ، نود أن ننضم الى النداء الذي يدعو الى اتخاذ تدابير في هذا الشأن ، لأن حل هذا النزاع سوف يكون دليل على قدرات هذه المؤسسة . وان الامر لا يعدو ان يكون عبارة عن الارادة السياسية ، كما هو الشأن في بنود كثيرة أخرى من جدول الاعمال .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى سماع الممثلين الذين يرغبون في تقديم مشاريع القرارات . وأدعو أولا ممثل الجزائر الى تقديم مشروعي القرارين A/35/L.50 و A/35/L.59 .

السيد سميشي (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : ها نحن عند نهاية المناقشة التي دامت خمسة أيام والتي شارك فيها تسعة وثمانون وفدا ، بعد تأجيلات كثيرة ، سواء كانت مقصودة أو مفروضة بصحرة منظمة على المجتمع الدولي بغية تجنب اجراء مناقشة عاجلة حول مسألة ناميبيا في الامم المتحدة . وهذه المشاركة المثالية من جميع النواحي تشكل ، في جوهرها ، ردا واضحا ، من حيث المضمون ، على اولئك الذين ما زالوا يسعون الى زيادة تأخير فرض جزاءات على جنوب افريقيا والذين ما زالوا يأملون في دفع المجتمع الدولي الى ان يقف وقفة المتفرج امام اضطهاد شعب ناميبيا على يد نظام جنوب افريقيا العنصري وامام زيادة هذا النظام من الاعمال العدوانية التي يرتكبها ضد جميع البلدان الافريقية المجاورة .

وان النظر في مسألة ناميبيا ، على مستوى الامم المتحدة ، قد اظهر دوما اكبر درجات التضامن واكثرها عفوية من قبل المجتمع الدولي الحريص على انها احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا في أسرع وقت ممكن . وهذا الالتزام لصالح قضية انها الاستعمار ، الذي ازداد خطورة بسبب الاحتلال الذي اعتبرته الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية احتلال غير شرعي ، من ناحية

أخرى ، قد أبرز ، أولا وقبل كل شيء ، عزلة ادارة جنوب افريقيا التي تكاد تكون تامة ، ثم الحاجة الى ايجاد حل لمسألة ناميبيا التي تشكل ، بلا ريب ، تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ، نتيجة خطورتها وآثارها المتعددة .

وفي هذا الصدد ، ساهم مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، الذي يعد السلطة الادارية الشرعية للاقليم الى ان ينال استقلاله ، في النظر الشامل في اللفالناميبيا مساهمة تستحق كـال التقدير الذي لقيه من المجتمع الدولي .

وبالفعل ، اضطلع مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، حتى الآن ، وهو يدرك مسؤولياته تمام الادراك ، بجميع المهام المنوطة به على أساس التفويض الوارد في القرار ٢٢٤٨ (١٩٦٧) ، كما أبقى المجتمع الدولي على علم تام بالوضع السائد في ناميبيا .

ونظرا للأمر الآنفة الذكر ، فان وفدي يتشرف اليوم بأن يقوم ، باسم اكثر من ٦٠ وفدا آخر ، وذلك بوصفه عضوا في مجلس الامم المتحدة لناميبيا وأحد مقدي جميع القرارات الخاصة بمسألة ناميبيا ، بتقديم هذين المشروعين من مشاريع القرارات العشرة المقدمة هذه السنة الى الجمعية العامة بشأن هذه المسألة . ومشروع القرار الأول عنوانه " الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم " (A/35/L.50) وعنوان مشروع القرار الثاني " الحالة الناجمة عن رفض جنوب افريقيا الامتثال لقرارات الامم المتحدة بشأن ناميبيا " (A/35/L.59) .

ومع أن مشروعي القرارين يبدوان مختلفين في الأسلوب ، إلا أنهما يعالجان الموضوع ذاته بجميع جوانبه السياسية والعسكرية والاقتصادية وكذلك الوضع الاجتماعي السائد في الاقليم ذاته وفي البلدان المجاورة ، في حين أنهما يدعوان الى اتخاذ التدابير الضرورية لانهاة هذا الوضع الذي قد تنجم عنه عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين .

فأما مشروع القرار الأول وعنوانه " الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم " (الوثيقة A/35/L.50) ، فهو معروف بما فيه الكفاية لدى اعضاء هذه المنظمة ، لأنه سبق أن قدم الى المجتمع الدولي ، كل سنة ، مشروع قرار يكاد يكون مماثلا له من حيث الشكل ، وذلك بغية اطلاعه ، من ناحية ، على الجهود المبذولة من قبل الامم المتحدة لتشجيع تحرير الشعب الناميبيا ، ومن ناحية أخرى ، على عناد نظام جنوب افريقيا العنصري الذي ما زال يسعى جاهدا

الى الاحتفاظ بسيطرته العنصرية الاستعمارية غير الشرعية على اقليم سحب منه من حيث المبدأ منذ عام ١٩٦٦ ووضع تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة .

كما أن مشروع القرار هذا يطلع المجتمع الدولي على جميع جوانب مسألة ناميبيا حسبما كانت عليه في نهاية سنة ١٩٨٠ وقبل عقد الاجتماع السابق لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وشهدنا ، في أواخر سنة ١٩٨٠ ، نشاطا دبلوماسيا مكثفا يرمي الى ضمان كل فرصة لنجاح تنفيذ خطة تسوية مسألة ناميبيا تسوية سلمية ، تمشيا مع قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ذلك النشاط الذي أدى مرتين ، فيما بعد ، الى تأجيل النظر في مسألة ناميبيا في الجلسات العامة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين . وأوضحت تفاصيل مشروع القرار (A/35/L.50) ، الذي صيغ بشكله النهائي وقتئذ ، كل الشكوك التي كانت تراود أعضاء مجلس الامم المتحدة لنااميبيا ، والتي لها ما يبررها الآن ، ازاء النوايا الحقيقية لجنوب افريقيا ، كما دعا مشروع القرار آنذاك الى اجتماع مجلس الامن لاتخاذ اجراءات حاسمة ضد كافة مناورات التصويق والمخططات المخادعة التي يقوم بها نظام الاحتلال غير الشرعي بهدف احباط الكفاح المشروع الذي يخوضه الشعب الناميبسي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الحقيقي الوحيد ، في سبيل تقرير المصير والتحرير الوطني ، وكذلك بهدف ابطال انجازات كفاحه العادل .

ومشروع القرار هذا الذي يتفق في تحليله مع حقائق الوضع في ناميبيا ، ومع ضرورة تعبئة البشرية كلها ضد نظام جنوب افريقيا ، مطروح الآن ان على هذه الجمعية ويستحق الاعتماد بأكثر أغلبية ممكنة لأنه يعكس توافق الآراء الذي تم التوصل اليه حول هذه المسألة التي تحتل الآن ، أكثر من أى وقت مضى ، مكان أولوية في انشغالات جميع الدول .

أما مشروع القرار الثاني ، الوارد في الوثيقة A/35/L.59 ، وعنوانه " الحالة الناجمة عن رفض جنوب افريقيا الامتثال لقرارات الامم المتحدة بشأن ناميبيا " ، فيستخلص الدرس من آخر التحديات التي وجهتها جنوب افريقيا في جنيف ، في ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، ويأخذ بعين الاعتبار آخر تقييم لهذه المسألة ، وخاصة منذ بداية عام ١٩٨١ ، ثم يقترح نهجا دوليا جديدا لارغام جنوب افريقيا على اخلاء الاقليم .

والواقع ان مشروع القرار هذا يحدد ، على وجه الخصوص ، بصورة واقعية وهادئة ، عددا

من التدابير التي تبدوا اليوم ضرورة أكثر فأكثر ، تتراوح من تعبئة الرأي العام الدولي بغية فرض جزاءات على جنوب أفريقيا الى توجيه نداء الى المجتمع الدولي نفسه لتطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق . ومشروع القرار هذا يؤكد ، من جهة أخرى ، شرعية كفاح الشعب الناميبي بقيادة سوابو ، ممثله الشرعي الوحيد ، ويدعو المجتمع الدولي الى مواصلة جهوده لانهاء أعمال العدوان والقمع المرتكبة ضد الشعب الناميبي .

ان اعداد وتقديم مشروع القرار هذا (A/35/L.59) هو ، بصورة خاصة ، أمر ملائم بعمد التحدى الأخير الصادر عن جنوب أفريقيا في جنيف ، ويلخص ، بوضوح ، اجراء يجب علينا جميعا اتخاذه خدمة لاهداف مشتركة بيننا أكثر من أى وقت مضى . وترتكز هذه الأهداف على ثلاثة أفكار أساسية .

أولا ، ان مسألة ناميبيا مشكلة من مشاكل الاستعمار ، كما هي مثال صارخ على اللاشريعة ، وقد تناولت هذه المسألة مؤخرا الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وبلدان عدم الانحياز ، ففي جنيف وفي أديس أبابا وفي نيودلهي ، على التوالي ، وفي اثناء هذه الاجتماعات الثلاثة المتتالية ، اتفقت الآراء على الاعتراف بأن حل مسألة ناميبيا هو اليوم اكثر الحاحا من أى وقت مضى ، وان مسألة ناميبيا تشكل تهديدا واضحا وجليا للسلم والأمن الدوليين .

وثانيا ، أظهرت جنوب أفريقيا ، حتى الآن ، اصرارا عنيدا على معارضة غالبية بلدان المجتمع الدولي ، وهي في هذا الموقف تستمد الكثير من قدرتها من علاقاتها الخاصة ببلدان غربية معينة لم توفق حتى الآن في ممارسة الضغوط الكافية اللازمة على هذا النظام المتمرد لاجباره على الامتثال للقانون الدولي .

وثالثا ، ومنذ فترة طويلة ومؤخرا في جنيف ، أقام شعب ناميبيا ، الذى تعد سوابو ممثله الشرعي الوحيد ، الدليل على نضجه السياسي وحسه الشديد بمقتضيات التفاوض ؛ ولذلك يحق لهذا الشعب الآن أن يتوقع المزيد من تضامن المجتمع الدولي معه بحيث يستطيع أن يصعد كفاحه على جميع الجبهات وأن يسترد حقوقه الوطنية الثابتة .

ان وفد الجزائر ، وجميع مقدي مشروع القرار الثاني (A/35/L.59) ، ان يناشدون المجتمع الدولي أن يعتمد أيضا بأغلبية كبيرة من الأصوات ، لا يزالون مقتنعين للغاية بأنه يجب عدم التساهل الى ما لانهاية ازاء تحدى جنوب أفريقيا للامم المتحدة وأنه يتوجب على جميع البلدان

مجتمعة ومنفردة ، أن تعمل ، ولأسباب تتعلق بحظوة منظماتنا في المستقبل ، من أجل الحفاظ على الشرعية الدولية واعطاء شعب ناميبيا حقه في الوقت ذاته ، خاصة وأن هذا الشعب هو ، من حيث المبدأ ، تحت حماية الامم المتحدة ، ولأن اقليمه ، الذي تحتله جنوب افريقيا احتلالا غير شرعي ، هو موضوع نزاع بين بريتوريا والامم المتحدة منذ اكثر من خمس عشرة سنة .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل نيجيريا الى تقديم مشروع القرارين

A/35/L.51 و A/35/L.53 .

السيد ادبيبي (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : انه لشرف وامتيان يعرض وفدى

على هذه الجمعية مشروع قرارين مقدمين من مجلس الامم المتحدة لناميبيا كي تعتمد هما الجمعية العامة .

مشروع القرار الأول ، وعنوانه " تكثيف وتنسيق جهود الامم المتحدة لنصرة ناميبيا " ، وقد عمم بوصفه وثيقة للجمعية العامة تحمل الرمز A/35/L.51 . وكان ايضا قد نشر تحت الحرف " با " في الصفحة ٨ من المجلد الثاني من تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي وزع كملحق رقم ٢٤ (A/35/24) .

أما مشروع القرار الثاني ، وعنوانه " اجراءات تتخذها المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية فيما يتعلق بناميبيا " . وقد عمم هذا المشروع بوصفه وثيقة للجمعية العامة تحمل الرمز (A/35/L.53) ونشر تحت الحرف " دال " في الصفحة ٤ (من تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا (المجلد الثاني) ، الذي أشرت اليه آنفا في بياني .

لقد شهدنا بالنسبة الى مسألة ناميبيا سنة كاملة من الاحباط والفرص الضائعة بسبب مسلسل مشؤوم من الوعود الكاذبة ، والحيل المؤذية ، والخداع المفضوح ، والمناورات التي لا مسوغ لها والتي حاكتها الادارة العنصرية غير الشرعية في الاقليم لشل أى اجراء يتخذ على صعيد الامم المتحدة . وفيما نحن نقف مكتوفي الأيدي ، يتدهور الوضع في ناميبيا بشكل منذر بالخطر يقرب من الفوضى . وهذا ، بألفاظ العبارات الممكنة ، أمر يثير قلقا كبيرا لدى المجتمع الدولي بأسره .

وان ادارة الاحتلال جنوب افريقية التابع لجنوب افريقيا لم تقم فقط بتصعيد سياساتها الاستفزازية القائمة على البطش والقمع في الاقليم ، بل انها صعدت أيضا من هجماتها الحمقــــــــــــــــاء والاجرامية على دول خط المواجهة الافريقية ، التي هي دول ذات سيادة وأعضاء في هذه الهيئة .

والواقع أنه من المحزن أن تظل ، حتى اليوم ، الزمر العنصرية وعملاؤها المأجورون ، ترتكب جميع أنواع الفظائع في جنوب أنغولا وغرب زامبيا . ومع ذلك ، يستمر نظام بريتوريا في تبرير تلك الاعمال المقيتة والاجرامية تبريرا غير أخلاقي يقوم على أساس مبدأ الملاحقة السريعة المزعوم .

ولقد أصابت وفود عديدة ، عندما أشارت في الكلمات التي القتها في اطار هذا اليند من جدول الاعمال الى أن أحدا لا يشك في أن الادارة العنصرية غير الشرعية في الاقليم تبذو ومصممة تصميميا عنيدا على ان تظل متسلطة على الاقليم متحدية بذلك ، بشكل وفتح ، الارادة العامة للمجتمع الدولي المتمثلة في القرارات التي لا حصر لها ، التي اتخذتها هذه الجمعية منذ القرار التاريخي القاضي بانهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا .

ويعد سنوات من المفاوضات الجادة الرامية الى وضع صيغة تحفظ ماء الوجه لنظام بريتوريا في انهاء احتلاله غير الشرعي - ومعنى هذا المفاوضات التي كان مؤيد و جنوب افريقيا الغربيون هم أول من دعا اليها - هناك توافق حقيقي في الآراء في هذه الجمعية بشأن التطورات الأخيرة ، ومفاده أن دولة الاحتلال العنصرية غير الشرعية لم تتخل قط عن خطتها الضالة التي تستهدف ترسيخ أقدامها في الاقليم . والواقع أنه اتضح الآن أن نظام بريتوريا قد سلك طريق المفاوضات طوال تلك السنين لمجرد تحقيق أمه في الحصول على تأييد الامم المتحدة لتطبيق مخططه الشرير الذي استفرق منه وضعه وقتا طويلا والذي يهدف الى أن يفرض على الشعب الناميبى ، بالمكر ، العملاء الذين اختارهم ذلك النظام بعناية . ويعود الفضل الكبير ، فيما يبدو من فشل نظام بريتوريا في تحقيق هدفه ، الى جهود مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، والى الكفاح البطولي المستمر الذى تخوضه سوايو ، والى يقظة دول خط المواجهة وبقية العالم التقدمي .

ولا غرابة ان ان أن جنوب افريقيا قد آثرت الآن سلوك طريق المواجهة ، الأمر الذى اتضح في استمرار تعنتها العنصرى الصارخ ، وفي الغطرسة التي لا توازيها غطرسة ، والتي أظهرها وفد جنوب افريقيا في كانون الثاني /يناير الماضي في جنيف ، وفي المواقف الاستفزازية التي وقفها آنذاك . ومن الأهمية بمكان ، في هذه الظروف ، ألا يتحدث المجتمع الدولي والجمعية العامة خصوصا بصوت واحد فقط فحسب ، بل أيضا أن يعمل أيضا بتنسيق جيد ، ردا على هذا التحدى الخطير الموجه للسلم والاستقرار في الجنوب الافريقي والممثل في استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا .

يجب ألا يترك للعنصريين أى مجال للشك في ان هذه الجمعية عاقدة العزم على ضمان عدم انكار الحقوق الأساسية والأولية للناميبيين في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، التي تمارسها جميع الدول الاخرى التي تحررت من استعمار الاستعمار لها وسيطرته عليها .
والأهم من ذلك ان من المستصوب أن تنقل الاشارات التي ترسل الى نظام بريتوريا من عواصمنا ، خاصة فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، المفزى الصحيح ، وذلك اذا كان للجهود المنسقة على مستوى الامم المتحدة أن تحقق النتائج المتوقعة .

ولكم كانت خيبتنا ووجومنا حين وجدنا أن تصريحات كثيرة موائية كانت تطلق بسخاء في الماضي تأييدا لقضية ناميبيا من قبل وفود معينة في هذه الجمعية ، بينما كانت تتواطأ فيه حكومات هذه الوفود مع شركاتها عبر الوطنية التي تقوم بأعمال غير شرعية في ناميبيا ، أدت الى تعزيز اقتصاد دولة الفصل العنصرى وشجعت ، بالتالي ، هذه الدولة على مفاومتها الاستعمارية الراهنة في ناميبيا .
وان مشروع القرار ، المعمم باعتباره الوثيقة A/35/L.51 ، لا يدعو فقط الى اعداد دليل مفهرس بالشركات عبر الوطنية التي تعمل في ناميبيا متحديا بذلك قرارات هذه الجمعية ، بل يدعو أيضا الى توسيع نطاق ولاية مجلس الامم المتحدة لناميبيا بغية تمكينه من البحث ، مع البلدان المقصرة ، في مسألة الاستغلال الوحشي الحالي لسوارب ناميبيا والذي ينتهك انتهاكا صارخا احكام المرسوم رقم ١ الصادر عن المجلس المذكور .

ان المذكرة الأساسية لمشروع القرار ، المعمم باعتباره الوثيقة A/35/L.53 ، هي جعل مجلس الامم المتحدة لناميبيا عضوا كامل العضوية في الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى والمؤتمرات التي تدخل أو تعقد في اطار منظومة الامم المتحدة ، بحيث يستطيع هذا المجلس ، بوصفه السلطة الادارية لناميبيا ، المشاركة في أنشطة تلك الوكالات والمؤسسات الأخرى .

وفي الوقت ذاته ، يطلب مشروع القرار أيضا الى الوكالات المتخصصة أن تعفي مجلس الامم المتحدة لناميبيا من النصيب المقرر على ناميبيا طوال المدة التي يمثلها فيها هذا المجلس .
ويعتقد وفدى بضرورة عدم اضاءة أية فرصة ، واستكشاف جميع السبل للتنسيق بصورة مناسبة بين جميع أنشطة الامم المتحدة بغية تحديد الاطار الصحيح لمدى مساهمة سياسات التعاون والتواطؤ مع نظام بريتوريا في زيادة تعنته العنصرى الذى أدى بالتالي الى الشلل الذى أصاب الامم المتحدة نفسها اليوم ازاء مسألة ناميبيا .

وقد شاركت نيجيريا مشاركة نشطة في المفاوضات التي سبقت اتخاذ مجلس الامن لقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما لعبنا دورا نشيطا في أعمال مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، منذ انشائه ، وسوف نستمر في مساهمتنا المتواضعة في الجهود التي يبذلها المجلس بلا هوادة في سبيل ضمان الحرية والاستقلال الحقيقيين لجميع أبناء شعب الاقليم .

واننا نأمل مخلصين ، حتى في هذه الساعة المتأخرة ، حيث يبدو أن صبرنا كله قد نفذ عمليا ، وحيث بلغت أعمال القمع والعدوان العنصرية في قارتنا درجات الانفجار ، أن تقوم الدول الأعضاء ، الممثلة في هذه الجمعية ، والمعروفة بروابطها مع نظام بريتوريا ، باتخاذ خطوات جريئة وحاسمة لانقاذ ما تبقى من حظوتها ، وذلك بممارسة الضغط المناسب والكافي على جنوب افريقيا لحملها على الانسحاب التام وغير المشروط من ناميبيا . كما أمرت مخلصا عن الأمل في أن هذه الوفود ذاتها ستنضم الى التوافق الهائل في الآراء في هذه الجمعية وذلك بتأييد مشاريع القرارات التي قدمتها قبل برهة .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : أذعو الآن ممثل الهند الى تقديم مشروع القرار

. A/35/L.52

السيد ميشرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.52 والخاص ببرنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وذلك بالنيابة عن مقدميه . ولقد لاحظت ، في الكلمة التي ألقيتها في ٤ آذار/مارس حول مسألة ناميبيا ، أن من الضروري الرد مجددا على التحدي الذي وجهته جنوب افريقيا برفضها الفعلي لخطة الامم المتحدة لتسوية مسألة ناميبيا . واننا نرى ان رفض جنوب افريقيا لخطة الامم المتحدة هو من باب تحصيل الحاصل . ولكن الأمر الذي أدهشنا حقا هو تراجع أصحاب قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) أيضا ، وهم الذين بذلوا جهودا كبيرة في التفاوض من أجل تنفيذه . ويبدو من كلمتهم ، الملقاه في هذه القاعة بتاريخ ٥ آذار/مارس ، أنهم لم يعودوا يسعون الى تنفيذ الخطة . وبدلا من ذلك اكتفوا باعادة تأكيد التزامهم بما يسمونه مبادئ أساسية معينة بعضها يتجاهل دروس التاريخ ، ويفرض حتى الأسباب المعقولة لتدابير معينة يوصي ، على وجه التحديد ، ميثاق الأمم المتحدة ، باتخاذها لمواجهة ظروف معينة . ويؤسفنا أن التدابير المقترحة في مشاريع القرارات المطروحة على الجمعية العامة قد رفضت بحجة أنها غير مناسبة ، حتى عندما يذكر أن الحكومات المعنية تجرى استعراضا شاملا لسياساتها .

وفي هذه الظروف ، يوجد هذه السنة دور مهم أمام مجلس الأمم المتحدة لناميبيا يلعبه بوصفه السلطة الادارية الشرعية الوحيدة للاقليم . وقد تم وضع مشروع القرار الخاص ببرنامـج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ادراكا للحاجة الضرورية لتكثيف جهود مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الرامية الى اضطلاع بولايته في وجه تعنت جنوب افريقيا المستمر . وترسم الأنشطة التي يوجزها مشروع القرار طريقا جديدا للعمل يؤدي الى استقلال ناميبيا في وقت مبكر ، اذا ما اتبع هذا الطريق بتأييد من جميع أعضاء الأمم المتحدة . ويسعى مشروع القرار هذا ، في جوهره ، الى الموافقة على تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لسنة ١٩٨٠ ، الذي أشاد به الجميع خلال المناقشة؛ ويجدد الولاية المخولة للمجلس من أجل قيامه بمسؤوليته بوصفه السلطة الادارية الشرعية في ناميبيا ، ويلخص الأنشطة الرئيسية التي يتعين عليه القيام بها خلال سنة ١٩٨١ . ويسعى مشروع القرار أيضا الى السماح برصد أموال كافية لأنشطة المجلس بما في ذلك دعم مكتب المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في نيويورك .

ومن بين الأنشطة التي عهد بها الى المجلس ، في هذه السنة ، برنامج جديد للتعاون مع المنظمات غير الحكومية النشيطة في تأييد كفاح شعب ناميبيا . ويومي هذا البرنامج الى استكمال الجهود المهمة التي يبذلها ، بتفان ، عدد من الافراد والمنظمات للتأثير في الرأي العام في اوربا الغربية وفي الولايات المتحدة ، حيث يوجد نقص كبير في تقدير الحالة السائدة في ناميبيا . ويرجو مشروع القرار المجلس أن يتعاون بنشاط مع تلك المنظمات لتمكينها من زيادة فعاليتها . وقد اتضح هذا التعاون بين المجلس والمنظمات غير الحكومية في أثناء جلسات الاستماع بشأن الاورانيوم الناميبى المعقودة في السنة الماضية ، حيث قدم عدد من الباحثين براهين قيمة مكنت المجلس من تقديم توصيات مناسبة لمواجهة الأنشطة غير الشرعية التي تزاولها المصالح الاقتصادية الاجنبية في ناميبيا . وكما أن برنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، والوارد في مشروع القرار ، يضع مسؤولية جسيمة على عاتق المجلس . وما فتئت البلدان الأعضاء في المجلس تتحمس للاضطلاع بمسؤوليات اضافية متشيا مع التزاماتها بولاية المجلس . وان وفدى يتمنى للمجلس التوفيق في الكفاح الحاسم المقبل كما يجدد عزمه على ألا يألو جهدا في تحمل مسؤولياته بوصفه أحد نواب رئيس المجلس . ويأمل مقدم مشروع القرار هذا أن تعتمد الجمعية العامة بالاجلبية الساحقة ، ان لم يكن

بالاجماع .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : أدعو ممثلة تركيا الى تقديم مشروع القرار

. A/35/L.54

السيدة اونيدين (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن أقدم الى الجمعية

العامة مشروع القرار المعنون " دعم معهد الأمم المتحدة لناميبيا " ، الوارد في الوثيقة A/35/L.54 .
لقد بدأ معهد الامم المتحدة لناميبيا أعماله في سنة ١٩٧٦ ، ضمن اطار قرار الجمعية
العامة ٣٢٩٦ (د - ٢٩) . وقد انشئ المعهد بغية تمكين الناميبيين ، تحت رعاية مجلس الأمم
المتحدة لناميبيا ، من الاضطلاع بالبحث والتدريب والتخطيط وغيرها من الأنشطة ذات الصلة مع
ايلاء اهتمام خاص لكفاح الشعب الناميبى من أجل اقامة دولة ناميبيا المستقلة .

ويتألف المعهد الآن من ست شعب تتناول مواضيع في التاريخ والسياسة والاقتصاد والزراعة،
والمسائل الاجتماعية والتربوية ، والشؤون الدستورية والقانونية ، والتوثيق . ويتردد على المعهد
الآن ٢٩٨ طالبا ، وقد جرى توسيع برنامجه التدريبي بحيث يضم ، بالإضافة الى الموضوعات السالفة
الذكر ، دورات دراسية قصيرة الأجل لتحسين مستوى المدرسين ولتدريب الكاتبات وتنظيم دورات
اعدادية خاصة في اللغة الانكليزية والرياضيات .

وقد تخرج من المعهد أول فوج من الطلاب في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، حيث منح ٦٦

طالبا شهادات في الدراسات المتعلقة بالادارة والتنمية وذلك بتزكية من جامعة زامبيا .
وبالإضافة الى التدريب ، يجرى المعهد أبحاثا تطبيقية حول موضوعات تستهدف اصـدار
الوثائق الضرورية التي ستستخدمها حركة التحرير وحكومة ناميبيا بعد استقلالها ، كأساس لرسـم
السياسات .

والمعهد هو عبارة عن هيئة مستقلة يديرها مجلس أمناء مؤلف من ٥ عضوا مسؤولين أمام مجلس

الأمم المتحدة لناميبيا . ويقوم صندوق الأمم المتحدة لناميبيا بتمويل المعهد ، وذلك على الاخص
من خلال أحد مكونات هذا الصندوق يعرف بالصندوق الاستئماني للمعهد .

وكانت الجمعية العامة قد وافقت على ميثاق المعهد الذي يحدد كل تلك الترتيبات . وتبلغ

تكلفة تسيير المعهد نحو مليوني دولار في السنة تستمد من التبرعات للصندوق الاستئماني للمعهد
بالإضافة الى اعتماد مخصص من برنامج الامم المتحدة الانمائي .

ومشروع القرار الخاص بمعهد الأمم المتحدة لناميبيا ، الذي يسعدني تقديمه ، يؤكد تأييد الأمم المتحدة للمعهد ويثني على الجهود التي يبذلها المعهد لتقديم الدعم الكبير لكفاح شعب ناميبيا من أجل حريته . كما يعرب مشروع القرار عن التقدير لجميع الدول والوكالات المتخصصة وسائر المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك للمنظمات غير الحكومية ، التي ساهمت في الصندوق الاستئماني للمعهد والتي قدمت المساعدة للمعهد نفسه . يضاف الى ذلك ان مشروع القرار يرجو من رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يجدد نداءه الداعي الى التبرع بسخاء للصندوق الاستئماني لمعهد ناميبيا .

وبالنيابة عن جميع مقدي مشروع القرار ، أود أن أعرب عن الأمل في أن مشروع القرار هذا سيحظى بموافقة الجمعية .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : أودعو ممثل فنلندا الى تقديم مشروع القرار A/35/L.55 .
السيد باستنين (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : يسرني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار A/35/L.55 ، وعنوانه " برنامج بناء الدولة الناميبية " ، وذلك بالنيابة عن مقدميه . لقد شرعت الجمعية العامة في برنامج بناء الدولة الناميبية في سنة ١٩٧٦ ، وذلك ضمن اطار صندوق الأمم المتحدة لناميبيا . ويستهدف هذا البرنامج تقديم المزيد من المساعدة الى الشعب الناميبى ، خلال الفترة الراهنة من كفاحه من أجل الاستقلال وفي السنوات الأولى التي تلي تحقيق الاستقلال . وكان لحكومتى شرف المبادرة بالاجراءات التي أدت الى اتخاذ الجمعية العامة لقرارها في سنة ١٩٧٦ . والهدف من برنامج بناء الدولة الناميبية هو شمول جميع التدابير الرامية الى مساعدة الناميبيين وضمان توجيه هذه التدابير ، من حيث تخطيطها وتنفيذها ، بحيث تتجسد في خطة عمل منسجمة وشاملة ضمن اطار الأمم المتحدة .

وقد دعت الجمعية العامة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الى تخطيط وتنفيذ برنامج بناء الدولة الناميبية بالتشاور مع ممثلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وسأقدم الآن بضعة أرقام عن الانجازات العمالية للبرنامج .

وافق المجلس ، في نهاية السنة الماضية ، على ٤٦ مشروعا بشأن مرحلة ما قبل الاستقلال . وسوف يبلغ مجموع نفقات هذه المشاريع ، عند اتمامها ، ٩٦ مليون دولار . وتعنى هذه المشاريع

بالقطاع الانتاجي للاقتصاد ، وبالهياكل الأساسية العمرانية والخدمات ، بما فيها النقل والتجارة والطاقة والخدمات الادارية .

وقد شارك برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، من جهته ، في برنامج بناء الدولة الناميبية بمبلغ ٢ مليون دولار لسنة ١٩٨١ . ويقدر مقدم مشروع القرار هذا تقديرا عظيما هذه المشاركة القيّمة .

وهناك برنامج على جانب خاص من الأهمية ، وافق عليه المجلس سنة ١٩٨٠ ، وعنوانه — " المساعدة في اقامة مركز تدريب مهني رائد " . ويتوقع أن يبدأ هذا المركز أعماله في مقره ، فسي أنفولا ، سنة ١٩٨١ . وان حكومة انغولا تستحق الثناء على تعاونها المستمر في هذا المجال . كما أن جوهر منطوق مشروع القرار هو أن يرجى من الأمين العام ورئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يستمرا في تنفيذ برنامج بناء الدولة الناميبية ومناشدة الحكومات والمنظمات الأخرى تقديم مزيد من التبرعات المالية لبرنامج بناء الدولة الناميبية .

لذلك ، فاني واثق من أن مشروع القرار هذا سينال تأييد الأغلبية الساحقة في الجمعية

العامة .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل فنزويلا الى تقديم مشروع القرار

• A/35/L.56

السيد سورينسين موسكويرا (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : يشرفني أن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.56 ، والمتعلق بصندوق الأمم المتحدة لناميبيا . وقد تطور صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، منذ انشائه سنة (١٩٧١) ، بحيث أصبح وسيلة مهمة لتقديم الدعم لشعب ناميبيا في كفاحه من أجل الاستقلال . وقد زاد هذا الصندوق أنشطته زيادة مهمة ، منذ بدايته المتقلبة ، حتى المرحلة الراهنة . ويفضل التبرعات الواردة من بلدان كثيرة ، بلغ مجموع التبرعات للصندوق ، في سنة ١٩٨٠ ، ما مجموعه ٥٥ مليون دولار . يضاف الى ذلك ان الصندوق تلقى ، في سنة ١٩٨٠ ، اعتمادا مقداره ٥٠٠ دولار من الميزانية العادية للأمم المتحدة ، ك مبلغ مؤقت الى أن تنظر الجمعية العامة في مسألة ناميبيا ، كما تبرع برنامج الأمم المتحدة الانمائي لمعهد الأمم المتحدة لناميبيا في لوساكا .

وان هذا الوضع أمر مفرح بالنسبة الى فنزويلا ، بوصفها أحد أعضاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . ومع ازدياد انشطته ، اضطر الصندوق الى أن يقيد موارده ضمن ثلاثة حسابات : الحساب العام ، الذي يتعلق بالأنشطة العادية للصندوق ؛ وحساب برنامج بناء الدولة الناميبية ؛ وحساب معهد الأمم المتحدة لناميبيا . وان الحساب العام هو الذي يجب أيضا أن يضم المحافظ على مستويات مرضية فيما يتعلق بحساب برنامج بناء الدولة الناميبية وحساب معهد الأمم المتحدة لناميبيا .

ويتعلق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.56 ، على وجه التحديد ، بالأنشطة العامة للصندوق . أما مشروع القرارين المتعلقين ببرنامج بناء الدولة الناميبية ومعهد الأمم المتحدة لناميبيا فقد قدما على انفراد .

وقد جاء قرار الجمعية العامة القاضي بانشاء صندوق الأمم المتحدة لناميبيا نتيجة للطلب الذي وجهه الى هذه الجمعية مجلس الأمن ، في قراره ٢٨٣ (١٩٧٠) ، وان السبب في اتخاذه يعود الى حد كبير ، الى التزام المجتمع الدولي بتقرير المصير والحرية والاستقلال للشعب الناميبى . واستقر رأى مجلس الأمن على ان الحاجة تدعو الى انشاء صندوق لمساعدة الناميبيين الذين يعانون من الاضطهاد على يد نظام جنوب افريقيا العنصرى ، وأيضا الى تمويل برنامج شامل لتعليم الناميبيين وتدريبهم مع التأكيد خاصة على المسؤوليات الادارية التي سيتحملونها في الاقليم .

وبعد فترة عمل خلالها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه مستشارا للأمين العام بشأن المسائل المتعلقة بالصندوق ، كلفت الجمعية العامة ، في سنة ١٩٧٣ ، هذا المجلس نفسه بأن يكون مسؤولا عن تسيير وإدارة الصندوق أمينا له . ووضع المجلس خطوطا توجيهية للصندوق ، وافقت عليها الجمعية العامة في سنة ١٩٧٦ ونقحت سنة ١٩٧٩ .

وتستهدف الأنشطة العامة للصندوق ، بصورة رئيسية ، تقديم العون في المجالات التربوية والاجتماعية والنفسية . ففي المجال التربوي ، تسد هذه المعونة حاجات تربوية على المستويين الابتدائي والثانوي ، كما تسد الحاجة الى التربية التأديبية والى التدريب المهني والتعلم الجامعي . ويتابع الآن ١٢٩ ناميبيا دراساتهم بمنح من الصندوق . أما في المجال الاجتماعي فتقدم المساعدة الطبية والصحية ، كما توجد برامج غذائية وبرامج للرعاية الاجتماعية أيضا . ويقدم الصندوق مساعدة للاجئين ، كما ان هناك برنامجا جديدا ، بدأ سنة ١٩٨٠ ، يساعد أكثر من خمسة آلاف لاجئ ناميبي دون سن السابعة من العمر .

ويذكر مشروع القرار ان الجمعية العامة تحيط علما بتقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا عن الصندوق وتوافق على الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه . ويعرب مشروع القرار عن شكر الجمعية لجميع من تبرعوا للصندوق ، ويرجو من الأمين العام ورئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يناشدا الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية تقديم تبرعات سخية الى الصندوق . ويعرب مشروع القرار أيضا عن التقدير للوكالات المتخصصة لما تسديه من مساعدة الى الناميبيين .

وسوف يكون وفد فنزويلا مقصرا في واجبه ان لم ينتهز هذه الفرصة ، بوصفه عضوا في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ليكرر النداء الوارد في الوثيقة A/35/L.56 والموجه الى الحكومات لتقدم تبرعات سخية الى صندوق الأمم المتحدة لناميبيا . فالوضع الراهن في ناميبيا يتطلب ذلك .

أما بالنسبة الى تخصيص مبالغ إضافية في الميزانية العادية للأمم المتحدة ، فانه لا بد من الأخذ في الاعتبار انه ، عندما وافقت الجمعية على الوثيقة A/35/761 ، فانها قررت منح مبلغ دولار للصندوق بالنسبة لعام ١٩٨١ . وهكذا ، فان الأمر لا يتطلب اجراء من قبل الجمعية العامة في هذا الوقت .

ويأمل مقدم مشروع القرار هذا أن يلقى موافقة اجماعية من الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل بلغاريا الى تقديم مشروع

القرار A/35/L.57 .

السيد د بينيتشين (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : أكد مجلس الأمم المتحدة

لناميبيا ، منذ بداية عهده ، حيث انه لم يفب عن باله الالتزام الرسمي ازاء شعب ناميبيا الذي عبّرت عنه الجمعية العامة في قرارها ٢١٤٥ (د-٢١) الصادر بتاريخ ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦ ، على أهمية نشر المعلومات عن الكفاح من أجل الحرية والاستقلال الحقيقيين ، الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة ممثله الوحيد والحقيقي ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

وقام مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالنظر في أنشطة واسعة النطاق وتنفيذ هذه الأنشطة المتعلقة بالاسراع في نشر المعلومات عن مسألة ناميبيا ، كما أوصى الجمعية العامة باتخاذ تدابير مناسبة بغية مساعدة شعب ناميبيا في تحقيق الأهداف التي يكافح في سبيلها ، وكل ذلك اضطلاعا منه للولاية المنوطة به .

وأود الآن ، باسم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وباسم ما يزيد على أربعين وفدا ، أن أقدم

مشروع القرار الخاص بنشر المعلومات عن ناميبيا ، والوارد في الوثيقة A/35/L.57 .

ويرتكز مشروع القرار هذا على القرارين ٢١٤٥ (د-٢١) و ٢٢٤٨ (د-٥) وعلى جميع القرارات اللاحقة لهما والصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن ناميبيا ، وخاصة الاعلان بشأن ناميبيا وبرنامج العمل لدعم تقرير المصير والاستقلال الوطني لناميبيا الوارد في قرار الجمعية العامة د-١ - ٢/٩ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٨ ، وعلى اعلان وبرنامج عمل الجزائر بشأن ناميبيا الصادر في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٠ .

وتؤكد د بياجة مشروع القرار هذا على الحاجة الملحة الى العمل على اساس مستمر على تعبئة الرأي العام العالمي بغية مساعدة شعب ناميبيا مساعدة فعّالة في تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال في ناميبيا موحدة ، ولا سيما تعزيز النشر على نطاق عالمي للمعلومات عن الكفاح الذي يخوضه شعب ناميبيا في سبيل التحرير بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الوحيد والحقيقي .

ويكرر مشروع القرار أيضا الاعراب عن أهمية نشر المعلومات كأداة للنهوض بالولاية التي ناطتها الجمعية العامة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، كما يؤكد الحاجة الملحة الى قيام ادارة شؤون الاعلام في الأمانة العامة بمضاعفة جهودها لتعريف الرأى العام العالمي بجميع جوانب مسألة ناميبيا .

وواجه المجتمع الدولي مرة أخرى ، في هذه السنة ، تصلب جنوب افريقيا التي أحبطت عمدا اجتماع جنيف الذى عقده الأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويؤكد هذا التحدى المستمر من قبل بريتوريا لقرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا الحاجة الملحة الى ممارسة الضغط الرامى الى انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا والى انهاء احتلالها غير الشرعى للاقليم وكذلك الى وضع حد للقمع الذى يتعرض له شعب ناميبيا على يد جنوب افريقيا .

ولا تقل عن ذلك الحاجة الى كشف المساعدة التي تقدمها دول غربية معينة الى جنوب افريقيا ، هذه المساعدة التي تشكل الأساس المادى للثقة التي يشعر بها العنصريون وهم يستمرون في تحدى المجتمع الدولي وقرارات هذه المنظمة .

وبناء على هذه المقدمات ، يقترح مشروع القرار ، في منطوقه ، أن تقرر الجمعية العامة البدء بحملة عالمية لتأييد قرارات الأمم المتحدة من أجل ناميبيا حرة ومستقلة على أساس برنامج للأنشطة يعده مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالتعاون مع الهيئات المختصة في الأمم المتحدة . وترد أيضا في المنطوق الخطوط العامة للأنشطة التي يتضمنها البرنامج .

يضاف الى ذلك أن مشروع القرار يرجو في هذه السنة من الأمين العام أن يضطلع ، بالتشاور مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، باعداد خارطة اقتصادية شاملة لناميبيا تصدر عن الأمم المتحدة . وينص منطوق مشروع القرار أيضا على أن يقوم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بتنفيذ برنامج لنشر المعلومات عن ناميبيا تساعده في ذلك ادارة شؤون الاعلام . وفي هذا الصدد ، يرجو أيضا من جميع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها في عملية نشر المعلومات عن ناميبيا ، بالتشاور مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

وأود ، بالنيابة عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وعن مقدمي مشروع القرار ، أن أعرب عن خالص أملى بأن يلقى مشروع القرار هذا ، الوارد في الوثيقة A/35/L.57 ، موافقة الأغلبية العظمى من أعضاء الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو ممثل يوغوسلافيا الى تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.58 .

السيد ستارسييفيك (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/35/L.58) ، وذلك بالنيابة عن مقدميه ، تحت عنوان "مسألة الأورانيوم الناميبي" .

يعالج مشروع القرار هذا جانبا بالغ الأهمية من جوانب الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، الذي يقوم به نظام جنوب افريقيا العنصرى ، وهذا الجانب هو نهب الموارد الطبيعية لناميبيا ومنها الأورانيوم الذي يكتسي أهمية خاصة .

ويرتكز مشروع القرار على نتائج جلسات الاستماع بشأن الأورانيوم الناميبي ، التي عقدتها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في الفترة من ٧ الى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٠ . وأكدت هذه الجلسات تأكيدا تاما ما هو معروف وزادته ايضا . وان احدى العقبات الرئيسية التي تعترض طريق استقلال ناميبيا هي استمرار استغلال الأورانيوم الناميبي على يد جنوب افريقيا والمصالح الاقتصادية الغربية وخاصة المصالح التابعة لبعض البلدان الغربية ، التي خالفت بذلك أحكام قرارات مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠) و ٢٨٣ (١٩٧٠) و ٣٠١ (١٩٧١) ، والمرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية في ناميبيا .

ويؤكد مشروع القرار ان هذا الاستغلال يمثل أيضا تهديدا متزايدا للسلم والأمن الدوليين نتيجة لاستحداث جنوب افريقيا لقدرة نووية مستخدمة الأورانيوم الناميبي ، وهذا ما يشير أخطار الانتشار النووي الناجم عن بيع جنوب افريقيا للأورانيوم الناميبي بدون ضمانات .

وبالإضافة الى البنود التي تصف وصفا صحيحا الاستغلال المستمر للأورانيوم الناميبي ، تمشيا مع تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، فان مشروع القرار يطلب اتخاذ اجراءات محددة ، حيث يطلب الى الحكومات التي لم تتخذ بعد التدابير الضرورية ، أن تفعل ذلك ، لانهاء المشاريع التي يقوم مواطنوها بها في ناميبيا . كما يرجى من حكومات الدول التي تقوم شركاتها بنشاط يدخل فيه الأورانيوم الناميبي ، أن تمنع أنشطة هذه الشركات في ناميبيا .

ويرجو مشروع القرار من مجلس الأمن أن يتخذ الاجراءات المناسبة ازالة انتهاك قراره ، وأن يتخذ الاجراءات الكفيلة بالأ تواصل جنوب افريقيا اقتناء التكنولوجيا النووية من بلدان أخرى . ويطلب مشروع القرار أيضا من جميع الدول أن تمتنع عن تزويد نظام جنوب افريقيا سـوا ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، بمنشآت قد تمكّنه من انتاج الأورانيوم والبلوتونيوم وغيرهما من المواد النووية الأخرى أو المفاعلات أو المعدات العسكرية .

ويدين مشروع القرار جميع الأنشطة المتعلقة بالاستغلال غير الشرعي للأورانيوم الناميبي ، كما يدين تواطؤ البلدان المتورطة مع جنوب افريقيا في المجال النووي .

وهناك حاجة ملحة الى اتخاذ الاجراءات المقترحة في مشروع القرار الذي بين أيدينا . ويجب أن يتوقف استغلال الأورانيوم الناميبي كما يجب ازالة العقبة التي تحول دون نيل ناميبيا استقلالها .

ولذلك أوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار هذا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن الممثلين الذين يريدون تعلييل تصويتهم

قبل التصويت ، الى تناول الكلمة .

وقبل ذلك ، أود أن أذكر بأن الجمعية العامة قد قررت أن تفعل الوفود ذلك من مقاعدها

على ألا تتجاوز مدة ١٠ دقائق .

السيد دي ألبوكيركي (البرتغال) (الكلمة بالانكليزية) : كان اعتماد قرار مجلس

٤٣٥ (١٩٧٨) قد أوحيا الأمل في نفوسنا بانتقال ناميبيا سلميا الى الاستقلال ، الا انه اتضح

منذئذ تمام الوضوح ان حكومة جنوب افريقيا مصممة على اللجوء الى جميع أنواع التكتيك لتأخير تنفيذ

خطة الأمم المتحدة الخاصة باستقلال الاقليم . وفي هذه الأثناء ، فان دول خط المواجهة وغيرها

أظهرت ، بشكل ملفت للنظر ، استعدادها للتصالح حيث قدمت تنازلات مهمة ، كما يتبين من

الاقتراح الداعي الى اقامة منطقة مجردة من السلاح على طول حدود ناميبيا ، الذي كان قد تقدم

به الرئيس الراحل اغوستينو نيتو ، رئيس جمهورية انغولا الشعبية آنذاك .

لكن جنوب افريقيا ظلت ، بالمقابل ، تشن هجمات لا مبرر لها على أراضي البلدان

المجاورة زارعة الموت فيها ومنزلة المعاناة والدمار بسكانها . وترى حكومتنا ان أي من الأعذار

التي تقدمت بها جنوب افريقيا لتبرير تلك الهجمات لا يسوغ خرق المبادئ المقبولة دوليا ، ألا وهي مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وعلاوة على ذلك ، فان حكومتي مقتنعة بأن مثل هذه الأعمال تتعارض والسعي الى ايجاد حل سلمي للمشاكل القائمة في جنوب افريقي كله .

وتأسف البرتغال عميق الأسف لأنه ، بالرغم من الجهود المضنية التي بذلها فريق الاتصال الغربي ودول حيل المواجهة والأمين العام ومكتبه ، لم يتسن ، في اثناء اجتماع ما قبل التنفيذ الذي عقد في جنيف ، تحديد موعد لاستقلال ناميبيا . الا انه ، مع ذلك ، يصح القول بأن جميع قادة الشعب الناميبي وافقوا ، لأول مرة ، على الاجتماع وجهها لوجه بغية تسوية خلافاتهم عن طريق التفاوض . وترحب حكومتي بهذه الخطوة المهمة وتصرح عن الأمل في أن يزول تدريجيا عدم الثقة المتبادل الذي دام طويلا بين الأطراف ، فيمهد الطريق بذلك لخلق روح من التعاون والتفاهم بين أولئك الذين سيضطرون ، في المستقبل ، الى المشاركة في المسؤولية الكبيرة وهي تقرير مصير بلادهم . اننا نقف الآن عند نقطة حرجية ، لأن المخاطر الكامنة في التجمد الحالي جد كبيرة سواء بالنسبة الى الجنوب الافريقي أو الى العالم أجمع . لذلك ، فان بلادى توجه نداء ملحا الى حكومة جنوب افريقيا كي تعيد النظر في موقفها وتتضم مرة أخرى الى القوى المتفاوضة قصد التوصل في القريب العاجل الى اتفاق نهائي حول وقف إطلاق النار . ونشعر أن هذا الأمر يمكن تحقيقه اذا وضع المجتمع الدولي كل ثقله وراءه وأكد تأييده لخطة الأمم المتحدة ، مهما كانت الصعوبات التي تعترض السبيل ، لأنه الأساس الأفضل الممكن لتسوية مسألة ناميبيا .

هذه هي الخطوط التوجيهية الأساسية التي يستوحيها وفد البرتغال ، في موقفه ، من مشاريع القرارات المختلفة المعروضة علينا . وان التزامنا الثابت بقضية استقلال الشعب الناميبي يدفعنا الى التصويت لصالح مشاريع القرارات التي تساهم في تحقيق ذلك الهدف بأسرع ما يمكن . الا أن لدى وفد بعض التحفظات ازاء مشاريع القرارات A/35/L.50 و L.58 و L.59 ، ولذلك سوف نمتنع عن التصويت عليها لأن فيها ، من جهة ، بعض الاشارات التي لا توافق عليها حكومتي ، ولأنها ، من جهة أخرى ، تتضمن فقرات معينة تبدو في نظرنا بحاجة الى التوازن الضروري . وأود أن أؤكد اننا لم نضع في الاعتبار الا المصالح والاهتمامات المشروعة للشعب الناميبي بأسره ، الذي

أود اليوم أن أعرب له هنا ، علانية ، عن تقديراتنا للشجاعة والانضباط والحنكة التي أظهرها قادته خلال عملية التفاوض الطويلة . ونحن نحثهم على الاستمرار في استكشاف جميع الطرق الممكنة للانتقال سلميا الى الاستقلال في ناميبيا . والبرتغال ، من جهتها ، لن تتردد في تقديم الدعم المستمر لكفاحهم من أجل تحقيق هذا الفرض .

السيد فيلاريال (بنما) (الكلمة بالاسبانية) : يود وفد أن يشير الى انه بالرغم من بعض الصعوبات التي تواجهنا في صياغة الفقرة ١٢ من منطوق مشروع القرار A/35/L.58 الخاص بمسألة الأورانيوم الناميبي ، فاننا سوف نصوت لصالح مشروع القرار هذا وأيضا جميع مشاريع القرارات التي ستلح للتصويت في هذه الظهيرة .

السيد ايبيلترامينو (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : أيد وفد الأرجنتين في الماضي وسيظل يؤيد مسألة تقرير المصير والاستقلال لشعب ناميبيا أي تبحث ، داخل الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل الأخرى .

انها قضية قديمة وواضحة جدا . فتطورها التاريخي والأنشطة التي قامت بها الأمم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وتلك التي قامت بها أيضا مجموعات من البلدان ، كلما اقتضى الأمر ، هي أنشطة معروفة جيدا ، ولست بحاجة الى ذكرها أو الى استعراض جميع القرارات ، والجهود ، وخيبات الأمل ، ولحظات التقدم والتراجع ، والطرق المسدودة ، والآمال التي تبددت .

ان الوضع القائم حاليا في ناميبيا يشير قلما كبيرا لدى الغالبية الكبرى من أعضاء المجتمع الدولي . وتنعقد الدورة الخامسة والثلاثون المستأنفة للجمعية العامة كنتيجة مباشرة لهذا القلق وكوسيلة للاسراع في عملية تحقيق الاستقلال . وهناك ميل طبيعي الى نفاذ الصبر عندما يتعلق الأمر باستعادة السلم وتحقيق التطلعات الوطنية لشعب يريد أن يقرر مصيره كغيره من الشعوب الأخرى . وهذا ما يفسر الموقف الذي اتخذته الأمم المتحدة . الا أن سياسة الاعاقة التي تنتهجها الدولة القائمة بالاحتلال تتجاهل التطور التاريخي المؤدى الى عطية انهاء الاستعمار ، التي تتم تحديدها بحكمة في ميثاق الأمم المتحدة ، والتي قد تعود بنتائج سلبية على تلك الدولة .

ويرى وفدى ان مشاريع القرارات التي قدمت الى الجمعية العامة تجسد هدفنا ، ولذلك سنؤيدها في الوقت ذاته الذي نحفظ فيه ، كما فعلنا في الماضي ، بموقفنا من البنود التي تدعو الى الكفاح المسلح الذي لا يتمشى ، في اعتبارنا ، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد التعايش التي يجب أن تحكم العلاقات فيما بين الشعوب والأمم ، كما نتحفظ ازاء ما ورد في مشاريع القرارات من اشارات معينة تد بين مواقف بعض البلدان وهو الأمر الذي يعتبره وفدنا بأنه سياسة لا يليق بالأمم المتحدة أن تتبعها . وبدلا من ذلك يجب على الأمم المتحدة أن تدعو الدول الأعضاء الى التعاون فيما بينها والى أن تلتزم بالأهداف النبيلة التي يجب تحقيقها في ناميبيا . وعلى الرغم من جميع المصاعب الملازمة لمسألة ناميبيا في هذا الوقت ، فاننا نأمل أن يتم التوصل ، في أسرع وقت ممكن ، الى حل نهائي منصف وعادل يتمشى وأحكام الميثاق .

لقد حان الوقت لكي تتخلى الدولة القائمة بالاحتلال عن موقفها الحالي وتتفاوض قبل أن يفوتها الأوان للحفاظ على ما تعتبره مصالحها الخاصة .

السيد دلاميني (سوازيلند) (الكلمة بالانكليزية) : أمام الجمعية العامة عدد من مشاريع القرارات حول مسألة ناميبيا تمخضت عنها المناقشة التي جرت في الأيام الأربعة الماضية . صحيح أن شعب ناميبيا قد انتظر طويلا جدا استقلاله ، وان من واجبنا جميعا ، كدول أعضاء في الأمم المتحدة ، أن نفعل كل ما في وسعنا لمساعدته في المضي قدما على نحو سريع وسلمي فليس طريق بناء صرح دولته .

وبسبب الاعتبارات المذكورة أعلاه ، فان وفدى سيصوت لصالح جميع مشاريع القرارات المعروضة علينا . كما نود أن ننضم الى مقدمي مشاريع القرارات A/35/L.53 و L.54 و L.56 و L.58 . الا أن وفدى ، ولأسباب ذكرناها مرارا في الماضي ، يحتفظ بموقفه من الفقرة ٢٩ من منطوق مشروع القرار A/35/L.50 ومن الفقرة ١٣ من منطوق مشروع القرار A/35/L.59 .

السيد فرانسيس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : انضمت نيوزيلندا ، الى وفود أخرى ، في هذه الدورة المستأنفة ، في الاعراب عن أسفها ازاء استمرار جنوب افريقيا في احتلالها غير المشروع لناميبيا ، وتجاه وحشية سياساتها المتبعة في الاقليم . ونأسف بوجه خاص لفشل جنوب

افريقيا في انتهاز الفرصة الفريدة التي أتاحتها اجتماع جنيف لتنفيذ خطة الأمم المتحدة ، هذه الخطة التي كنا نأمل جميعا أن تؤدي ، في هذه السنة ، الى استقلال ناميبيا . لكننا نؤمِّن بوجود استمرار الجهود المبذولة لتسوية مسألة ناميبيا عن طريق التفاوض . لذلك ، فان نيوزيلندا ستؤيد مشاريع القرارات السبعة قيد النظر والتي بيد ولنا أنها تشجع على ايجاد تسوية سياسية وعادلة .

الا أننا سنمتنع عن التصويت على مشاريع القرارات الثلاث التالية : A/35/L.50 و A/35/L.58 و A/35/L.59 ، التي تشتمل على عدد من العناصر التي لا تستطيع حكومتي تأييدها . وتقبل حكومتي ما قيل من أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) لها دور رئيسي وضروري تلعبه في أية تسوية ، ولكننا لا نعترف بأن هذه المنظمة هي الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا . وفي نظرنا ان اضافة مثل هذا الاعتراف إن هو إلا حكم مسبق على نتائج الانتخابات التي ستجرى في ناميبيا .

كما اننا لا نقبل تأييد الكفاح المسلح ، لأنه لا يتماشى مع التزامنا بالتفكير السلمي . وللسبب ذاته ، لا نستطيع أن نؤيد دعوة المجتمع الدولي الى تقديم كل دعم عسكري ممكن الى سوابو .

وأخيرا ، لدينا تحفظات بشأن الانتقاد الشديد الذي وجه الى دولة معينة ، وذلك ليس لأننا نؤيد ، بشكل من الأشكال ، تلك السياسات التي جرى انتقادها في مشاريع القرارات ، بل لمجرد اعتقادنا بأن طريقة الاعراب عن ذلك الانتقاد لا تتماشى وتقاليد هذه الجمعية .

السيدة سيلفستر - هينري (غرينادا) (الكلمة بالانكليزية) : تتعقد هذه الجمعية

مرة أخرى للتداول في مسألة ناميبيا ، هذا البلد الذي يتعرض للنهب الوحشي على يد نظام الأقلية العنصرى ، الذى يتباهى بلا استحياء بأنه الوريث الشرعي لتفكير هتلر وشركائه .

وتؤيد غرينادا تأييدا كاملا مشاريع القرارات التي بين أيدينا اليوم ، الواردة في الوثائق من A/35/L.50 الى A/35/L.59 ، والتي جاءت نتيجة للمناقشات التي تمت في الأيام الماضية . ونحن نرغب من خلال ذلك أن نعلن أن موقف غرينادا من مسألة ناميبيا لا لبس فيه . ويرتكز موقفنا على ايماننا بأن شعب هذا البلد المنهوب له ، كغيره من الشعوب ، حق ، غير قابل للتصرف ،

في تقرير المصير، وفي الاستقلال الحقيقي . وعلاوة على ذلك فان أبلغ تعبير عن ايماننا هذا يرد في
القرارين ١٥١٤ (د-١٥) و ٢٦٢١ (د-٢٥) الصادرين عن الجمعية العامة في كانون الأول /
ديسمبر ١٩٦٠ وتشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٠ ، على التوالي ، واللذين يؤكدان الحاجة الى انهاء
النظام الاستعماري المقيت .

ويصح القول ، بدون شك ، اننا قد قطعنا شوطا كبيرا منذ عام ١٩٤٥ ، ولكن الذين من
بيننا يعزّون الحرية والاستقلال الحقيقي لا يسعهم أن يقللوا دوام الاستعمار .

وكان عقد محادثات ما قبل التنفيذ ، في جنيف ، قد أعاد الى نفوسنا الأمل بأن انهاء
الاستعمار في ناميبيا يمكن تحقيقه من خلال المفاوضات . وان فشل تلك المحادثات يمكن أن يعزى
الى الطبيعة العنصرية لنظام جنوب افريقيا وحدها . واننا نحيي المنظمة الشعبية لا فريقيا الجنوبية
الغربية (سوابو) ، الممثل الحقيقي الوحيد للشعب النامبيي ، على استعدادها لتوقيع اتفاق لوقف
اطلاق النار وتحدد موعد لوصول فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية في ناميبيا .

ان جنوب افريقيا مستمرة في احتلال ناميبيا تحديا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة
ولآراء محكمة العدل الدولية . وترفض بريتوريا ، بعناد ، الاعتراف بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا
الذي هو الهيئة الادارية الشرعية الوحيدة للاقليم . هذا وان عشرات الألوف من الرجال والنساء
والأطفال ما زالوا يتعرضون لأعمال القمع والابادة . كما يستمر اغتصاب ونهب الموارد الطبيعية
لناميبيا على يد جنوب افريقيا وبعض البلدان الغربية ، وذلك مما يخالف أحكام المرسوم رقم ١ بشأن
حماية الموارد الطبيعية لذلك البلد ، الذي سنّه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بتاريخ ٢٧ أيلول /
سبتمبر ١٩٧٤ .

وما فتئت جنوب افريقيا تتحدى قرارات الجمعية العامة في محاولاتها الرامية الى النيل من
السلامة القومية والاقليمية لناميبيا .

ان غرينادا بلد فقير يعاني بسبب الاستغلال الذي تمارسه في العالم الثالث بلدان
امبريالية وشركات عبر وطنية كبيرة ، الى جانب الآثار الواضحة للتضخم العالمي وتفاقم الأحوال
الاقتصادية . ومع ذلك ، فاننا ندرك ضرورة بذل المزيد من التضحيات لدعم كفاح اخواننا وأخواتنا
في نضالهم من أجل البقاء . ويجب علينا ، فعلا ، أن نتجاوز الاعراب اللفظي عن التضامن الذي

(السيدة سيلفستر - هينري، غرينادا)

الاستجابة بشكل ملموس ومحسوس أكثر . لذلك اتخذت غرينادا ، قبل ثلاثة أسابيع ، قرارا تعهدت فيه بالتبرع بمبلغ ١٦٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لصندوق ناميبيا بعد فشل محادثات ما قبل التنفيذ في جنيف . كما تدعم غرينادا ، وتؤيد تأييدا تاما ، كل مبادرة تمكّن سوابو من متابعة استراتيجياتها في الميادين العسكرية والسياسية والدبلوماسية . ان الحكومة الثورية الشعبية لغرينادا وشعبها يؤكّدان دعمهما التام للكفاح البطولي الذي يخوضه اخواننا الناميبيون بقيادة سوابو ، ممثلهم الحقيقي الوحيد . ان ايماننا راسخ بأن ناميبيا ستتحرر .
والآن ، أود أن أعلن اننا نرغب في الانضمام الى مقدمي جميع مشاريع القرارات الواردة في الوثائق من A/35/L.50 الى A/35/L.59 .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠